

## معايير الرد النحوي

### في تفسير الميزان للسيد الطبا طبائي

الدكتور حبيب مشخول حسن

أحصيت بعضاً منها لا على التعيين أو الترتيب لأفتح الباب من خلالها لبحث أرحب في هذا الموضوع واتضح لي أن موافقه من الآراء النحوية تتوزع بين معايير مختلفة لأنه تصدى لآراء النحويين للوصول إلى المعنى الدقيق في النص ومدى مقاربتة للقاعدة النحوية لذا فإن صور واحتمالات عدة قد تكون للرأي الواحد في مقام رده أو ترجيحه الآراء النحوية . فيعمد في مقام الرد إلى معيار وفي مقام الترجيح إلى آخر ، وأحياناً يخوض في أكثر من احتمال للوصول إلى الرأي الراجح فيعمد أكثر من معيار .

معايير نقد الآراء النحوية

اعتمد صاحب الميزان في ثنايا ترجيحه للآراء النحوية أو رده عليها معايير عدة يستند إليها في موافقه من تلك التوجيهات وقد تباينت تبعاً لطبيعة بحثه في كل آية وما قيل فيها من توجيهات نحوية لذا حاولت أن أجمل بعض هذه المعايير فيما يلي :-

١- الاعتماد على الظاهر

من الطبيعي أن تتعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة في القرآن الكريم ، لأن الهدف هو إيجاد مقاربة دلالية بين القاعدة النحوية وما يبحثون عنه من معانٍ لذا فإن صاحب الميزان قد يعتمد الظاهر أساساً لتوجيه الرأي النحوي في بحثه عن المعنى ، مثال ذلك ما نجده في تفسيره قوله تعالى ( وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) النساء ١/ . ففي توجيهه لمعنى قراءة الفتح (وَالْأَرْحَامَ) يرى أنها معطوفة على لفظ الجلالة فيكون المعنى وفق هذا التوجيه وَأَتَّقُوا الْأَرْحَامَ أن تقطعوا وهو ما قاله الفراء<sup>(٢)</sup> والنحاس<sup>(٣)</sup> في توجيه ذلك المعنى ، وسنجد لاحقاً يتبنى هذا التوجيه بعد أن يعرض عليه اشكالاً ثم يجيب عنه .

أما قراءة حمزة بجر الأرحام<sup>(٤)</sup> نجد السيد في عرضة الآراء يتفحصها ثم يبدي موقفاً صريحاً أحياناً وضمناً أحياناً آخر مبيناً مدى صحتها أو ضعفها أو رفضها . فعند رده على هذه القراءة يبدأ بما يؤيد أن العطف على الضمير وليس على لفظ الجلالة كما يفهم من قول سيويوه إنه معطوف على محل الضمير في قوله ( به ) وهو النصب ، يقال ( مررت بك وزيداً )<sup>(٥)</sup> يقول وهو ما أيدته قراءة حمزة \*

وبعد أن يطرح دليلاً على أن العطف على الضمير سواء كان بالنصب أم بالجر يبدأ بمناقشة

يكاد يجمع دارسو العربية على أن للتركيب النحوي وظيفة دلالية بحيث يتغير المعنى تبعاً لتغيير التركيب ، فإية حركة فيه من شأنها أن تؤدي إلى تغاير في المعنى وهذه السمة بارزة في اللغة العربية ، ولهذا الأمر نجد الباحثين في تحليل النصوص يرصدون طبيعة التركيب ليصلوا إلى المعنى الذي قصده صاحب النص ، وإذا كان هذا الأمر يعم جميع الباحثين في النصوص اللغوية ، فإنه يأخذ طابعه المتميز عند الباحثين في مجال التفسير ، فهم هؤلاء الباحثين يتركز على البحث عن مقاصد المولى تبارك وتعالى وما يترتب عليه من أثر في مجال التغيرات المبتنية على ما يستنبطه هؤلاء من معاني القرآن بوصفها مقاصد للمولى تعالى أو مقاربات لها .

ومن بين أهم المفسرين الذين اعتمدوا على الوظيفة اللغوية - بوضعها العام وبضمنها الوظيفة النحوية - صاحب تفسير الميزان العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي .

فهو بناء على منطلقاته التفسيرية والتي يعد من أهمها حجية الظهور القرآني المعتمدة على اللغة يرى أن الأساس الذي ينطلق منه مفسر القرآن الكريم هو النص ذاته لا خارجه حتى إن كان هذا الخارج رواية موثوقة ، لذا نجده يعرف التفسير بأنه ( بيان معاني الآيات القرآنية والكشف عن مقاصدها ومدلولها )<sup>(١)</sup>

فلتركيب اللغوي والسياق الأثر الكبير في الكشف عن هذه المدلول ، ولذا اهتم السيد الطباطبائي - انطلاقاً من بحثه عن مقاصد النص - بطبيعة التراكيب النحوية واختيار التوجيهات النحوية التي يجدها أكثر انسجاماً مع السياق الذي وردت فيه ، وتناسبها مع غايات ومقاصد القرآن الكريم وبعده الإعجازي لذا كان في مقام اختيار تلك التوجيهات مناقشاً ومرجحاً فضلاً عن كونه عارضاً وذاكراً لها بما يراه مناسباً ، فحين يجد أن هناك مناسبة لطرح الآراء النحوية والتوجيهات الإعرابية يعمد إلى ذلك ولا يتردد في مناقشتها إن لم يجد لها ما يؤيدها أو ما يبررها ، وقد يصل به الأمر في بعض الأحيان - كما سيتضح في ثنايا البحث - لا إلى رفضها فحسب بل إلى تشنيع القول فيها لعدم انسجامها مع بعد من أبعاد القرآن الكريم كإعجازه أو غير ذلك فوقفت عند رده الآراء النحوية محاولاً اختيار جملة منها دون استقصاء كل الحالات أو الآراء - لبيان المعايير التي انطلق منها صاحب الميزان في مناقشته الآراء وقد

على موضع اسم الجلالة في قوله : قل الله أو على الضمير المستتر في قوله " (يُفْتِيكُمْ) وقول بعضهم إنها معطوفة على النساء في قوله "النساء" وقول بعضهم إن الواو في (وَمَا يُنَلِّي عَلَيْكُمْ) للاستئناف والجملة مستأنفة (وَمَا يُنَلِّي عَلَيْكُمْ) مبتدأ خبره (في الكتاب) والكلام مسوق للتعظيم<sup>(١٥)</sup>.

وقول بعضهم إن الواو في قوله (وَمَا يُنَلِّي عَلَيْكُمْ) للقسم ويكون قوله في يتامى بدلاً من قوله (فِيهِنَّ)<sup>(١٦)</sup> (والمعنى قل الله يُفْتِيكُمْ - اقسام بما يتلى عليكم في الكتاب السخ)<sup>(١٧)</sup>.

فبعد استعراضه لهذه الآراء ذهب إلى أنها آراء محكومة بالتعسف وأنها تنافي التركيب القرآني الخالي من التعقيد فيرى أنها تراكيب لا تخلو من تعسف ولا يرتكب في كلام الله تعالى مثلها ولا يخفى ما في جميعها من تعسف ظاهر<sup>(١٨)</sup>.

ويشير بتلميح إلى قبوله رأي الفراء في أنه معطوف على الضمير المجرور في (فِيهِنَّ)<sup>(١٩)</sup>؛ لأن القول متعرض له لاتصاله بحكم النساء كما جاء في آيات صدر السورة<sup>(٢٠)</sup>.

ولأنه قدس سره الشريف يهتم بالمعنى فقد يعترض على رأي بعضهم لأن المعنى لا يناسب التركيب القرآني أي أن فيه بعداً عن أساليب العرب ففي قوله تعالى {وَأَتَقُوا فِتْنَةً لِّأُصَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} {الأنفال ٢٥}

قال في (لأُصَيِّبَنَّ) (وربما قال بعضهم أن لا زائدة والمعنى اتقوا فتنة تصيبن)<sup>(٢١)</sup> وهو ما ذكره الرازي<sup>(٢٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢٣)</sup> ثم قال : وربما ذكر آخرون أن أصل (لأُصَيِّبَنَّ) لتصيبن أشبعت فتحة اللام حتى تولدت الألف وإشباع الفتحة ليس بعزيز في العربية جاء في الشعر .  
فأنت من الغوائل حين ترمي

ومن ذم الرجال بمنزح \*

ويرى أن هذا القول تؤيده قراءة ابن مسعود (لتصيبن)<sup>(٢٤)</sup> وتأويلها أنها جواب لقسم محذوف فدخلت النون في محلها ومطلت اللام فصارت (لا)<sup>(٢٥)</sup>.

ويرى صاحب الميزان أن الوجهين (بعيدان لا يحمل على مثلها كلامه تعالى)<sup>(٢٦)</sup> ويبدو أنه يرجح قراءة (لتصيبن) وهي قراءة ابن مسعود (رض) والمنقولة عن الإمام علي والباقر عليهما السلام من أمة أهل البيت (ع)<sup>(٢٧)</sup> وهي تلتقي مع (لتصيبن) حسب التوجيه النحوي الذي خرجت عليه إذ يرى أن معنى القراءتين (لتصيبن) (لتصيبن) يصبح واحداً إذا ما خرجت (لا) على أنها لام مفتوحة مطلت فتحتها فصارت ألفاً<sup>(٢٨)</sup>.

عدم استقامة الرأي مع مقصد الآية

قد يضعف السيد (قدس سره الشريف) الرأي تأسيساً على كونه لا يستقيم ودلالة الآية القرآنية فالرأي النحوي السائد في قوله تعالى {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ} يوسف؛ ٢

فالرأي النحوي السائد أن جواب "لولا" لا يتقدم عليها قياساً على إن الشرطية قال النسفي (جواب

أراء النحويين فيها مبيناً طعونه في كل رأي منها ، فقراءة الجر اختلف في قبولها أو رفضها إذ نجد أن الفراء يرفضها وحثه إن فيها قبلاً لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه<sup>(٢٩)</sup> وقد ورد جوازه في الشعر قال الشاعر<sup>(٣٠)</sup> :

تعلق في مثل السواري سيوفنا

وما بينها والكعب غوط نغانف

إذا عطف (الكعب) على الضمير المجرور (ها) .

أما أبو حيان الأندلسي فقد قال عنها ( أن تأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل)<sup>(٣١)</sup> .

ثم نجد أن صاحب الميزان يبين فساد ذلك المعنى لأن تقديره يصبح واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، يقول أحدكم لصاحبه أسألك بالله وأسألك بالرحم<sup>(٣٢)</sup> . وهو المنقول عن مجاهد أن العرب تقول ( أسألك بالله وبالرحم)<sup>(٣٣)</sup> . وفساد ذلك كما في تعقيب السيد على هذا المعنى أن ( والأرحام إن جعل صلة مستقلة (للذي) وكان تقدير الكلام واتقوا الله الذي تساءلون والأرحام كان خالياً من الضمير العائد وهو غير جائز)<sup>(٣٤)</sup>

فيعمد في رده إلى تطبيق شرط من القاعدة النحوية الخاصة بالاسم الموصول أو يعمد إلى أدب القرآن أساساً في رده القول ، لتنافيه معه يقول : ( وإن كان المجموع منه ومما قبله صلة واحدة ( للذي ) كان فيه تسوية بين الله عز اسمه وبين الأرحام في أمر العظمة والعزة وهي تنافي أدب القرآن)<sup>(٣٥)</sup>

كما أنه في مقام ترجيح الرأي الأول قد يعترض عليه - أي على صاحب الميزان - بما احتج به في رده أن القول فيه تسوية بين الله وبين الأرحام في مقام العظمة فيحتج عليه بما ورد في القرآن الكريم لذا تجده في مقام دفع دخل مقدر يقول إن ( نسبة التقوى إلى الأرحام كنسبتها إليه تعالى فلا ضير فيها بعد انتهاء الأرحام إلى صنعته وخلقه تعالى وقد نسبت التقوى في كلامه تعالى إلى غيره كما في قوله تعالى { وَأَتَقُوا يَوْمَآ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ } {البقرة ٢٨١} ، وقوله { وَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ } آل عمران ١٣١ ، وهذا يعني وانسجاماً مع ما قرره أن نسبة التقوى إلى غير الله أمر واقع في أدب القرآن الكريم لا على التسوية ، ونلاحظ في ثنايا رده الآراء استعمال أدوات التقليل مثل ( ربما ، قيل ) هذا فضلاً عن تجلي الأثر العقائدي في عملية التقييم كما تقدم .

عدم الانسجام مع التركيب القرآني :

ومن المعايير التي اعتمدها السيد الطباطبائي في رفضه أو تقييمه الآراء هو عدم انسجامها مع طبيعة القرآن الكريم وأسلوبه التركيبي ففي قوله تعالى { قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنَلِّي فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ } النساء ١٢٧ .

فموضع (ما يتلى) ذكر فيه النحاة والمفسرون احتمالات عدة<sup>(٣٦)</sup> استعرض صاحب الميزان معظمها قال إن قوله ( وَمَا يُنَلِّي عَلَيْكُمْ ، معطوف

القراءات القرآنية للآيسة السابقة الذكر إذ يرى أن قراءة الإمام علي عليه السلام (حسب) سكنون السين دليل على ذلك<sup>(٣٨)</sup>.

وما ذهب إليه صاحب الميزان جازز عند اغلب النحاة وقد نقل جوازه عن سيبويه<sup>(٣٩)</sup>

الرد باعتماد النقل عن يوثق بفصاحتهم في رده (رحمه الله) اعتمد النصوص الموثوق بفصاحتها نثراً أو شعراً فقد جعل ماورد عن الإمام علي عليه السلام دليلاً على رأيه ففي قوله تعالى { فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } الأنفال ١ ذهب الراغب إلى أن (ذو) على وجهين أحدهما يتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع ويضاف إلى الظاهر دون الضمير ولا يستعمل شيء منه إلا مضافاً ، أما أصحاب المعاني فجعلوها عبارة عن الشيء جوهرأ واستعملوها مفردة ومضافة إلى الضمير فقالوا ذاته ونفسه وليس ذلك من كلام العرب .<sup>(٤٠)</sup>

فقوله ليس ذلك من كلام العرب هو موضع رد السيد رحمه الله فذهب إلى أن ما ذكره من عدم إضافته إلى الضمير نقل خلافه عن الفراء قال : ( والحق انه قليل لا متروك وقع في كلام علي ع في بعض خطبه )<sup>(٤١)</sup>

ويفهم من كلام الطباطبائي أن لازم قول الراغب انه ليس من كلام العرب يقصد - الراغب - انه من كلام المولدين والأفكيك للفراء أن ينقل كلاماً ليس عربياً .

وفيما مر إشارة إلى أن منهجية السيد الطباطبائي في التعامل مع صوابية الاستعمال يمكن الرجوع فيه إلى كلام ممن يوثق بعربيته نثراً أو شعراً .

عدم انسجام التوجيه النحوي مع السياق قد يرجح السيد الطباطبائي قراءة من القراءات مع رجحان أخرى ، وترجيحه لهذه القراءة غير مستند إلى التوجيه النحوي الذي يرد في ثنايا كلام النحاة أو المفسرين ، إذ يجد أن في توجيههم ما يكون غير منسجم مع السياق فيجتهد في طرح توجيه يمكن أن يكون إلى حد بعيد مقبولاً بعد تضمينه توجيهها آخر ، وهذا ما طرحه السيد رحمه الله في قراءة يراها أكثر خفاءً من القراءة الأخرى في بنائها النحوي ، ففي قوله تعالى { وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا } الجن ٣ ، ف( انه ) قرئ بالكسر مع أن القراءة المشهورة هي الفتح<sup>(٤٢)</sup> فاما قراءة الكسر - كما يرى - فوجهها ظاهر بناء على أن الكلام مقول قول الجن ، فكسرت همزة ( إن ) لأنها يجب كسرها إذا وقعت بعد القول<sup>(٤٣)</sup> وقد اختارها السمعاني قال : ( فمن قرأها بالكسر فهو أن الجن قالوا .... والقراءة بالكسر أحسن القراءتين )<sup>(٤٤)</sup>

وأما قراءة الفتح وهي المشهورة - كما يراها أيضاً - فوجهها لا يخلو من خفاء فذهب إلى أن قراءة الكسر في هذه الآية وما بعدها من الآيات هي الأرجح لظهور سياق الآيات في أنها مقولة قول الجن<sup>(٤٥)</sup> ثم أخذ يذكر التوجيهات النحوية المحتملة في قراءة

لولا لا يتقدم عليها لأنه في حكم القسم وله صدر الكلام<sup>(٤٦)</sup> وعليه يكون قوله تعالى ( وهم بها ) جملة تامة غير متعلقة بالشروط وجواب لولا مقدر نحو لهم بها أو ما شابه ذلك<sup>(٤٧)</sup>

فالتوجيه النحوي الذي يرد عليه السيد مفاده أن امرأة العزيز همت ببوسف ( ع ) وهم بها إلا أنه رأى برهان ربه فلم يقع منه الفعل<sup>(٤٨)</sup> وهذا ما ذهب إليه الزجاج إذ قال ( ولاشك أنه رأى برهاناً قطعه عما هم به )<sup>(٤٩)</sup> فالهم على هذا المعنى واقع منه وإن لم يقع الفعل لذلك أول الهم تأويلات كثيرة منها انه دفعها أو ما شابه ذلك واختلفوا في تحديده ، إلا أن السيد الطباطبائي فسر هذا القول وخرجه تخريجاً نحويأ ناتج نفي الهم عن يوسف ( عليه السلام ) لان (لولا ) كما يرى صاحب الميزان وان كانت ملحقة بأدوات الشرط قد منع تقديم جوابها عليها حملاً على ( إن ) الشرطية ، إلا أن قوله تعالى ( وهم بها ) ليس جزءاً لها بل هو مقسم عليه بالعطف على قوله ( ولقد همت به ) وهو في معنى الجزاء استغني به عن ذكر الجزاء كقولنا والله لا ضربنه إن يضربني والمعنى والله إن يضربني اضربه ومعنى الآية والله لقد همت به والله لولا أن رأى برهان ربه لهم بها<sup>(٥٠)</sup> فهو لا يذهب في القاعدة النحوية كما ذهب السيد المرتضى إذ قال في رده على الزجاج ( قلنا أما تقدم جواب لولا فجازز )<sup>(٥١)</sup>

وقال أيضاً ( وليس تقديم جواب لولا يبعد من حذفه جملة )<sup>(٥٢)</sup> بل فتح باباً آخر - أي صاحب الميزان - في القاعدة النحوية وهو أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ودليله أن الآية مسوقة للقسم هو وجود (لقد)<sup>(٥٣)</sup>

والمأمل فيما ذهب إليه صاحب الميزان يكشف انه وان لم ينكر التوجيه النحوي في منع تقديم جزاء لولا عليها فانه يكشف عن صورة بتوجيه آخر يندرج ضمن القاعدة النحوية ويختلف عما ذهب إليه الآخرون .

وعليه فلان أساس رفض مذهب النحاة رفض على أساس عدم استقامة المعنى المؤدي إليه وانه يمس ساحة الأنبياء .

رده الرأي لوجود دليل قرآني قد يرفض الرأي أو يضعفه لوجود دليل عليه في القرآن الكريم أو في القراءة القرآنية ففي قوله تعالى { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءَ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } الجاثية ٢١

ذكر ابن عطية وأبو حيان أن مذهب المبرد هو أن ( وما بعدها ) تسد مسد المفعول الأول أما المفعول الثاني فمحذوف<sup>(٥٤)</sup> ويبدو أن رد السيد الطباطبائي هنا موجه إلى رأي المبرد دون أن يذكره صراحة إذ يرى الطباطبائي - إن إمكان قيام ( أن وصلتها ) مقام مفعولي حسب كثير في القرآن الكريم وهذا يعني عن تقدير مفعول ثان وما منعه بعض النحاة مردود لوجود دليل عليه في آيات القرآن الكريم أو في بعض

عليه السلام قبل موته - أي موت الكتابي - فلا ينفعه ذلك وهو ما قاله الطبرسي<sup>(٥٧)</sup>.

ويستعرض السيد الطباطبائي أحياناً الآراء النحوية فيوجه بعضها ويرد بعضها الآخر ويصفه بالسخف كما مر في مواضع عدة ومن هذا القبيل ما ذكره في الآراء النحوية الواردة في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ {الأعراف ١١} فيبدأ بذكر قول الاخفش واعتراض الزجاج عليه وبعده يبدأ بالرد ، فقد ذهب الاخفش إلى أن (ثم) ها هنا بمعنى الواو<sup>(٥٨)</sup> وقد خطاه الزجاج لان الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعلمهم لا يجوزونه والمعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء الخلق أولاً ، فالمراد إنا بدأنا خلق آدم ثم صورناه فابتدأ خلق آدم من التراب والمراد ب( خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ) بعد الفراغ من خلق آدم ، ومن كلام العرب فعلنا بكم كذا وكذا وهم يريدون أسلافهم<sup>(٥٩)</sup>.

ويشير أيضاً إلى توجيه آخر لهذا المعنى فقد ذهب الزركشي إلى أنها لترتيب الأخبار فكأنه قال خلقناكم ثم صورناكم ثم أنا نخبركم إنا قلنا للملائكة بدأ الطباطبائي رحمه الله بمناقشة قول الزجاج فقد رأى أن هذا القول ليس تاماً وفيه أن الكلام وإن كان موجهاً للمعاصرين إلا أن المقصود به الأسلاف بدلالة (ثم) التي تدل على التباعد الزمني . ورأى أن ذلك يصح عندما يشترك الطرفان بنوع من الاشتراك لا بمجرد علاقة النسب والسبق واللحوق حتى يصح نسبة ما للأولين للآخرين . فبعد توجيهه لهذا المعنى شنع الأقوال الأخرى بل وصفها بالسخف - كعادته - لان هذه الأقوال التي شنع القول فيها غير مفهومة من معنى الآية - كما يرى رحمه الله<sup>(٥٦)</sup>.

وزاد على ذلك أن هذه الأقوال لا يرتضيها القائل أن يؤول كلامه بها فكيف يرتضيها بتأويل كلام الخالق قال ( ولعل القائلين بها لا يرضون أن يتأول في كلامهم أنفسهم بمثل هذه الوجوه فكيف يحمل على مثلها بلغ الكلام)<sup>(٥٧)</sup>

والملاحظ أن السيد الطباطبائي بنى على رؤيته بإعجاز القرآن رفض هذه الأقوال لان ابلغ الكلام لا ينسجم ونتاج المعنى لبعض التأويلات النحوية .

أما موقفه فيمكن أن نهدي إليه من توجيهاته من أن (ثم) هنا في دلالتها على الترتيب لان آدم كان مثلاً تمثل به الإنسانية نائباً مناب أفراد البشر<sup>(٥٨)</sup> وهذا المعنى يمكن حمله على ما ذهب إليه ابن هشام أنها على تقدير حذف مضاف أي خلقنا أبائكم ثم صورنا أباءكم<sup>(٥٩)</sup>

تقييم الباحث

انطلاقاً من مبدأ أن القرآن جاء على أساليب العرب في حواراتهم وخطاباتهم ومع ذلك كانت له طريقة خاصة في التعبير أبهرتهم بإعجازها ، نتج عن هذا المبدأ أن ظهور القرآن حجة وعليه فان الوصول إلى هذا الظهور متوقف على معرفة الدلالات الكامنة في البنى النحوية ، وبعبارة أخرى إن النحو رافد من

الفتح فمن بين هذه التوجيهات مارده مطلقاً وهو التوجيه الذي يذهب إلى أن قوله تعالى ( وانه تعالى جد ربنا ) وسائر الآيات المصدرة ب(ان) التي في سياقها معطوفة على قوله (انه استمع ) ، فقد فسد هذا المعنى وعلل ذلك بأن محصله أن الآيات في مقام الإخبار عما أوحى الله تعالى لنبيه من أقوالهم ولازمه تكون (أن) في الآيات زائدة مخلة بالكلام . لذا وجه قراءة الفتح توجيهها آخر يمكن قبولها بعد إيراد توجيه آخر عليها أي لا تقبل على علاتها بل تقبل مع شيء من التأويل ، وهو أن الجملة معطوفة على الضمير المجرور فيكون المعنى ( أمنا به وبأنه ) وهذا إنما يكون مقبولاً على مذهب الكوفيين<sup>(٤٦)</sup> فهو يرى أن هذا الوجه أكثر مقبولية في هذه الآية إلا أنه لا يناسب سياقها مع الآيات الأخرى إذ يرد عليها أنها تستقيم في قوله تعالى (انه جد ربنا ) وقوله تعالى (وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا) {الجن ٤} - الآية التي بعدها - ولاتستقيم في الآيات التي تليها إذ يرى أن المعنى إنما يستقيم حينئذ في قوله (أنه تعالى جد ربنا ) وأنه ( يقول سفيها ) السخ . أما بقية الآيات المصدرة ب(أن) (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) {الجن ٥} فلا يصح قطعاً فلا معنى لأن يقال أمنا أو صدقنا إنا ظننا<sup>(٤٧)</sup>.

ثم بعد إيراد هذه الإشكالات والطعن فيها أو تعديلها يحاول أن يوجه قراءة الفتح بتأويل معين وهو أن الإشكال لا يندفع إلا بالمصير إلى أنه إذا وجه الفتح في الاثنين بتقدير الإيمان والتصديق فليوجه في الآيات الباقية بما يناسبها من التقدير<sup>(٤٨)</sup>.

عدم استقامة ناتج المعنى مع مقاصد القرآن

من معايير الرفض التي اعتمدها السيد الطباطبائي في رده بعض التوجيهات النحوية هو أن ناتج المعنى لا يستقيم مع قصد القرآن الكريم وعظمته ، ومن بين التوجيهات التي ناقشها في الميزان هو ما ذهب إليه الزجاج في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ {النساء ١٥٩}

إذ يرى الزجاج أن الضمير في (به) يعود إلى الكتابي وان معنى ذلك أنهم جميعاً يقولون إن عيسى الذي يظهر في آخر الزمان نحن نؤمن به - أي أهل الكتاب الذين في زمان نزوله<sup>(٤٩)</sup>.

فيرد السيد الطباطبائي هذا التوجيه ويرى أن هذا المعنى سخيف يقول ( وهذا المعنى سخيف فإن الآيات مسوقة لبيان قتل عيسى عليه السلام وصلبه والرد عليهم دون كفرهم به ولا يرتبط ذلك باعترافهم بظهور مسيح في آخر الزمان يحيى أمر شعب بني إسرائيل حتى يذبل الكلام به)<sup>(٥٠)</sup> . ثم يضيف قائلاً

(على أنه لو كان المراد به ذلك لم يكن حاجة إلى ذكر قوله ( قبل موته ) لارتفاع الحاجة بدونه ، وكذلك قوله تعالى ( وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ) لأنه على هذا التقدير فضل من الكلام لا حاجة إليه)<sup>(٥١)</sup> .

ويبدو أن ميل السيد الطباطبائي إلى عود الضمير إلى الكتابي إلا أن المعنى أن الكتابي يؤمن بموسى

٧- بالتمثيل المعرفي ، أي أن صاحب الميزان في استعراضه الآراء لا يذكر المصدر والجزء ومكانه ، وإنما يرسل الآراء من ذاكرته ارسالاً كما هو عند المفسرين القدماء ، فكانما هذا الرأي حاضر في ذهنه وهذا يدل على سعة معرفته وحضورها ذهنياً أثناء تفسيره لكونه قد تمثلها معرفياً فصارت جزءاً من ثقافته وتفكيره .

٨- استعان السيد بالقراءات القرآنية بعدها عنصراً مساعداً في ترجيح رأي أو لاحتتمالها رأي آخر .

٩- نجده لا يلتزم برأي مدرسة نحوية معينة وإنما يكون موافقاً لتلك المذاهب مع العناصر الدالة الأخرى في السياق التي تؤيد المعنى الذي ينسجم وقول القرآن .

١٠- وأحياناً نراه إما مستخلصاً لرأي أو يكون له رأي خاص به لوجود أدلة يراها مقبولة عنده كاستشهاده بقول الإمام علي (عليه السلام) .  
الهوامش :

- ١- الميزان ٤/١
- ٢- ينظر معاني القرآن ٢٥٢/١ ، وينظر الميزان ١٣٧/٤
- ٣- ينظر إعراب القرآن ٢٦٦/١ .
- ٤- ينظر الجامع لأحكام القرآن ٣/٥ ، والبحر المحيط ٣٣٦/١
- ٥- ينظر الكتاب ٢٨٢/٢ ، وينظر الميزان ١٣٧/٤
- أي أن قراءة حمزة بجر (الأرحام) دليل على أن العطف على الضمير وليس على لفظ الجلالة .
- ٦- ينظر معاني القرآن ٢٥٢/١
- ٧- جاءت نسبته في (الحيوان) إلى مسكين الدارمي ينظر الحيوان ٤٩٣/٦
- ٨- البحر المحيط ٣٣٦/٢
- ٩- ينظر الميزان ١٣٧/٤
- ١٠- ينظر الدر المنثور ٣٠/٣ .
- ١١- الميزان ١٣٧/٤ وينظر شرح الرضي على الكافية ٢٤/٣ في موضوع عود الضمير على الاسم الموصول
- ١٢- الميزان ١٣٧/٤
- ١٣- المصدر نفسه
- ١٤- ينظر مشكل إعراب القرآن الكريم ٢٠٩/١
- ١٥- ، وإملاء ما من به الرحمن ١٣٩/١ ، وتفسير البيضاوي ١٠/٢
- ١٦- ينظر التفسير الكبير . ٣٩٨/٥
- ١٧- ينظر إملاء ما من به الرحمن ١٩٦/١
- ١٨- الميزان ٩٩/٥
- ١٩- ينظر المصدر نفسه
- ٢٠- ينظر معاني القرآن ٢٥٢/١
- ٢١- ينظر الميزان ٩٩/٥
- ٢٢- م.ن : ٥٢/٩
- ٢٣- ينظر التفسير الكبير ٣٩١/٧

روافد هذا الظهور يستند إليه الباحث في التفسير ليكشف من خلاله معنى النص ، ولا سيما إن السيد الطباطبائي في تعريفه للتفسير - كما تقدم - بين أن الهدف هو البحث عن دلالة الآية فالنحو واللغة وغيرها من الأساليب في البحث التفسيري لا تطلب لذاتها بل بوصفها دوال على المعنى .

وعليه فإن اعتمادها سيكون محكوماً بمقدار ما يستقيم منها مع عناصر أخرى رافدة للدلالة ، فإن تعارضت تلك الدوال فلا بد من وضع معيار على ضوئه تترجح دلالة عناصر معينة على غيرها ، وبعبارة ثانية إن النحو بوصفه دالاً على المعنى لا يتجاوز كون هذه الدلالة لها أكثر من إمكانية يمكن أن تترجح من خلالها مع وجود عناصر دالة أخرى أو يتغير التأويل النحوي لانسجامه مع دوال أكثر قوة منه .

ولهذا وجدنا السيد الطباطبائي - ولأنه باحثاً عن المعنى في الدرجة الأساس قد يحاكم بعض التوجيهات النحوية مستنداً على معايير أخرى غير الإمكان النحوي إذ ليس كل ما هو ممكن نحوياً يمكن أن يكون مقبولاً قرآنياً ، فمجرد احتمال الوجه غير كافٍ بحد ذاته ما لم يكن هذا الوجه ظاهر المعنى .

وقد وقف الباحث عند مجموعة من المرتكزات التي حاكم على ضوئها السيد الطباطبائي الآراء النحوية وكان من بينها :-

١- انسجام ذلك الرأي مع المضمون الكلي للقرآن وأهدافه ومبادئه الكلية ، أو قد لا ينسجم ذلك التوجيه النحوي مع الأهداف الجزئية في السورة أو في الآية أو يجد أن ذلك الرأي لا يبيده سياق الآية أو أن الرأي لا ينسجم مع كون القرآن معجزاً أو أن هناك آراء مختلفة يجد السيد لها شواهد في كلام من يوثق بعربيته .

٢- ويمكن القول إن البحث في آراء النحاة ليس حالة مطردة في بحثه التفسيري وإنما يلجا إليها حين يجد ما يستدعي ذلك كاختلاف معنى نتيجة لاحتمال تعدد التأويل النحوي في المسألة ، ويناقش الآراء ليخلص إلى اختيار يراه أكثر انسجاماً ، وأنه قد يقبل أكثر من توجيه نحوي لكونها لا تختلف من حيث نتائج المعنى .

٣- وأنه في بعض الأحيان قد يشنع القول في بعض الآراء لأنها غير منسجمة مع القرآن جملة وتفصيلاً .

٤- وفي كثير من الأحيان لا يذكر أصحاب الآراء التي تمتاز بلون من الاستخفاف من قبله وهذا مبدأ عام للمنتبع في تفسيره ، إذ يجد المنتبع أن صاحب

٥- الميزان في محاكمة الآراء إذا كان لا يتفق مع صاحب ذلك الرأي وكان رأيه من السخف بمنزلة - كما يرى - فانه لا يذكر اسم صاحب ذلك الرأي ، لأنه ليس في معرض نقد صاحب الرأي بل في معرض نقد الرأي ذاته وهذا ينطبق على الآراء النحوية إذ يقول (وقيل) ولا يذكر القائل .

٦- إن طريقة استعراض الآراء النحوية هي طريقة التأليف القديمة التي يمكن أن يعبر عنها

- ٢٤- ينظر البحر المحيط ٦٠/٦
- البيت لابراهيم بن علي بن محمد ينظر  
جامع الشواهد ج ٢ / ١٤٠ .
- ٢٥- ينظر المصدر نفسه
- ٢٦- ينظر تفسير البيضاوي ٣٨١/٢ ، البحر  
المحيط ٦٠/٦
- ٢٧- الميزان ٥٢/٩
- ٢٨- م.ن : ٥٠/٩
- ٢٩- م.ن : ٥٢/٩
- ٣٠- تفسير النسفي ١٨٤/١٢ ، وينظر التسهيل  
لعلوم التنزيل ١١٧/٢
- ٣١- ينظر تفسير البغوي ٤٢١/٢
- ٣٢- ينظر الميزان ١٣٤/١١
- ٣٣- معاني القرآن وإعرابه ٨٢/٣ وذكر هذا  
الرأي المجلسي في بحار الأنوار  
٢٠ / ٣٣٠ عند رده على الزجاج .
- ٣٤- ينظر الميزان ١٣٨/١١
- ٣٥- أمالي الشريف المرتضى ١٢٦/٢
- ٣٦- تنزيه الأنبياء ٨٠
- ٣٧- ينظر شرح ابن عقيل ٣٨١/٢ ، وشرح  
الرضي على الكافية ٤٥٥/٤
- ٣٨- ينظر المحرر الوجيز ١٤/٣ ، والبحر  
المحيط ٥٤٢/٣
- ٣٩- ينظر الميزان ٣٦٨/٣
- ٤٠- ينظر البحر المحيط ٥٤٢/٣
- ٤١- ينظر مفردات ألفاظ القرآن ٣٣٣
- ٤٢- الميزان ٦/٩ وينظر نهج البلاغة الخطبة  
١٨٤
- ٤٣- قراءة عاصم ونافع في رواية أبي بكر  
ينظر البيان في تفسير القرآن ٤٤/١٠ ،  
وينظر تفسير السمعي ٦٤/٦
- ٤٤- ينظر شرح ابن عقيل ٣٥٠/١
- ٤٥- تفسير السمعي ٦٤/٦
- ٤٦- ينظر الميزان ٤٠/٢٠
- ٤٧- ينظر البحر المحيط ٣٣٦/٢ - ٣٣٧ ،  
وينظر الميزان ٤٠/٢٠
- ٤٨- ينظر الميزان ٤١/٢٠
- ٤٩- ينظر المصدر نفسه
- ٥٠- ينظر إعراب القرآن ومعانيه ١٥٩/١
- ٥١- الميزان ١٢٦/٥
- ٥٢- المصدر نفسه
- ٥٣- ينظر جامع الجوامع ٤٦٠/١ ، وينظر  
الميزان ١٢٦/٥
- ٥٤- ينظر معاني القرآن ٣٢١/١
- ٥٥- ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢٦٠/٢ ،  
وينظر تفسير البيضاوي ٢٤٢/٢ .
- ٥٦- ينظر البرهان ٢٦٨/٤ ، وينظر الميزان  
٢٠/٨
- ٥٧- ينظر الميزان ٢٢/٨
- ٥٨- المصدر نفسه
- المصدر نفسه ( أي أنها للمهملة الرتيبة وليس  
الزمانية )  
٥٩- ينظر مغني ألبيب ٦٨٩/٢  
المصادر
- القرآن الكريم .
- الأصول في النحو لأبي بكر السراج ، تحقيق د .  
عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف  
الاشرف ١٩٧٣ م.
- أمالي الشريف المرتضى ، غرر الفوائد ودرر  
القلاند للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي  
، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١٣٨٤ هـ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د. محمد  
احمد قاسم دار الهلال ط ٢٠٠٤ م
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب  
والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن  
الحسين العكبري دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩ هـ  
١٩٧٩ م .
- بحار الأنوار للعلامة محمد باقر المجلسي ،  
مؤسسة إوفاء بيروت ط ٢ ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن  
حيان الأندلسي ، تحقيق عادل احمد عبد الموجود دار  
الكتب العلمية بيروت ط ١ ٢٠٠١ م
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي  
، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١٣٧٦ هـ -  
١٩٥٧ م.
- التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطوسي ،  
تحقيق احمد حبيب العاملي دار إحياء التراث العربي  
بيروت ١٤٠٩ هـ .
- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي عبد الله محمد بن احمد  
الغرناطي ، دار الكتاب العربي لبنان ط ٤ ١٣٠٣ هـ -  
١٩٩٣ م .
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل في التفسير  
والتأويل ، ابو محمد الحسين الفراء البغوي ، دار  
الفكر ١٤٠٥ هـ .
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار  
التأويل لناصر الدين سعيد بن عمر الشيرازي مطبعة  
مصطفى محمد ، القاهرة د.ت .
- تفسير السمعي الإمام أبو المظفر منصور بن  
محمد السمعي ، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس  
دار الوطن الرياض ط ١ ١٩٩٧ م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن احمد  
القرطبي ، تحقيق مصطفى سالم البديري ، دار إحياء  
التراث العربي بيروت ط ١ ٢٠٠٠ م .
- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ، دار الكتب  
بيروت ط ٢ د.ت .
- تفسير النسفي للعلامة أبي البركات عبد الله بن  
احمد بن محمود النسفي ، دار الكتاب العربي د.ت .
- 
-

## Abstract

The syntactic structure has a significant function that constitutes a major element of both text analysis and components of this paper. Any syntactic alteration results in alteration in levels of understanding the text and generating meanings .

This phenomenon was tackled and studied by many researchers for a long time . Saint Tabtabaei was among those researchers in that aspect . One of the most important explanatory features is reasoning of appearance.

The Paper , however, deals with an aspect of syntactic criticism for saint . Tabtabaei and his view to text unity as well as understanding the text in light of its relations , among them are syntactic relations.

St.Tabtabaei was interested in the opinion but not its holder . In light of the opinion discussion is carried out .

This paper comes to many conclusions, showing the method way of thinking of ALMizan writer in this field.

• تنزيه الأنبياء لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى ، دار الأضواء ٢١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

• جامع البيان عن تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري توثيق صدقي جميل العطار ، دار الفكر بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

• جامع الجوامع للشيخ أبي علي الفضل بن يحيى الطبرسي ، مؤسسة النشر الإسلامي ١٤٢٨ هـ .

• الحيوان لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ ، مكتبة البابي الحلبي مصر ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

• الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي ، دار الطباعة والنشر بيروت د.ت .

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية مصر ط ٢١٤٠٩ هـ .

• شرح الكافية لرضي الدين الاسترلابي تصحيح يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قارون ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

• فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، عالم الكتب بيروت د.ت .

• الكتاب لسبويه ( أبو عثمان عمرو بن قنبر ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب بيروت ط ١٩٨٠ م .

• معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط ، تحقيق د. هدى محمد قراعة ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٠ م .

• معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق احمد يوسف ومحمد علي النجار ، دار السرور د.ت .

• معاني القرآن وأعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي دار الحديث القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

• مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي تحقيق د. محمد قاسم الضامي ، بغداد ١٩٧٥ م .

• مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، إيران ١٤٠٤ هـ .

• مفردات اللفاظ القرآن للعلامة الراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان رضوان داوودي ، دار العلم دمشق ط ٢٠٠٠ م .

• الميزان في تفسير القرآن للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة د.ت .